الأحاديث التي أعلها ابن عمار الشهيد في صحيح مسلم وليست موجودة في الصحيح

د. معتصم عودة الجماعات*

تاريخ وصول البحث: 2025/2/8م تاريخ قبول البحث: 2025/5/21م

الملخص

تناولت هذه الدراسة الأحاديث التي انتقدها ابن عمار الشهيد على الإمام مسلم في صحيحه، وليست موجودة في كتابه الصحيح، فجاءت هذه الدراسة لبيان سبب عدم وجود هذه الأحاديث في النسخ المطبوعة من صحيح مسلم، ودراسة هذه الأحاديث دراسة تطبيقية وفق قواعد الصنعة الحديثية، مع التعريف الموجز بالناقد (ابن عمار الشهيد) وكتابه العلل، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن اختلاف النسخ هو السبب في عدم وجود هذه الأحاديث بين أيدينا اليوم، وشكوى العلماء من اختلاف النسخ للكتب قديمة ومتكررة، وقد صرح السيوطي بهذا القول، وذلك عندما تعرض للحديث الذي انتقده ابن عمار وهو حديث الْقَوَارِيرِيّ ، فقال: "فكان في صحيح مسلم في غير الرواية المشهورة فإنه روايات متعددة".

* وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.

The Hadiths Cited by Ibn ʿAmmār as Being in Ṣaḥīḥ Muslim That Are Not Found in the Received Text

Abstract

This study examines the hadiths which Ibn ʿAmmār al-Shahīd claimed were present in Imam Muslim's ***Ṣaḥīḥ*** but are absent from the printed editions of the book. The research aims to explain the reason for their absence and to analyze these hadiths according to the principles of Hadith criticism, prefaced by a brief introduction to the critic, Ibn ʿAmmār al-Shahīd, and his work, ***Al-ʿIlal***.

The study reached several conclusions, the most notable being that textual variance among different manuscript versions is the primary reason these hadiths are not found in the editions available today. The concern among scholars about discrepancies between different versions of classical texts is a long-standing and recurring issue. Al-Suyūṭī, for instance, noted this phenomenon when he mentioned the hadith of al-Qawārīrī, which Ibn ʿAmmār had cited, stating: "It was in ***Ṣaḥīḥ Muslim*** according to a narration other than the well-known one, for it has multiple transmissions."

Keywords: Ṣaḥīḥ Muslim, Ibn ʿAmmār al-Shahīd, Hadith Criticism, Textual Variance, Al-ʿIlal.

المقدمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركاً فيه، حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، حمدًا يوافي نِعمه ويكافيء مزيده، والصلاة والسلام على النبي المصطفى الأمين، خير خلق الله وخاتم رسله أجمعين، وعلى آله وصحبه الذين ساروا على هديه واقتفوا منهجه القويم، ومن تبعهم بإحسان وتأسى بهم في حفظ الهدي النبوي الكريم.

أما بعد:

فيعد الحافظ ابن عمّار الشهيد من نقاد عصر الرواية، وتعد رسالته التي نقد فيها صحيح الإمام مسلم من أوائل الرسائل النقدية التي وصلت إلينا كاملة، وقد حوت على نقد ستة وثلاثين حديثاً، ومن جملتها أربعة أحاديث لا توجد في صحيح الإمام مسلم الذي بين أيدينا الآن، فجاء هذا البحث ليسلط الضوء على هذه المسألة، ويبرز سبب هذا الإشكال، بالإضافة إلى الدراسة التطبيقية لهذه الأحاديث.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بما يلي:

1-أن هذا الموضوع يتعلق بصحيح الإمام مسلم والذي يعد الكتاب الثاني في السنة الشريفة من ناحية الصحة والإتقان.

2-الوقوف على هذه الأحاديث الأربعة، وبيان سبب عدم وجودها في صحيح الإمام مسلم

مشكلة الدراسة:

تتضح مشكلة الدراسة من خلال الأسلة الآتية:

1-ما السبب في عدم وجود هذه الأحاديث في صحيح الإمام مسلم؟

2-ما هي الأحاديث الأربعة التي نقدها ابن عمار وليست موجودة في الصحيح؟

3-ما درجة هذه الأحاديث من ناحية الصحة والضعف؟

أهداف الدراسة:

1-معرفة السبب في عدم وجود هذه الأحاديث في صحيح الإمام مسلم.

2-الوقوف على هذه الأحاديث من مصادرها الأصلية.

3-بيان درجة هذه الأحاديث من ناحية القبول الرد.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث لم أجد أيّ دراسة تناولت هذا الموضوع من الناحية العملية من دراسة هذه الأحاديث وبيان عدم وجودها في الصحيح بشكل مفصل، ولم أجد من أشار إلى ذلك بحدود بحثي، ومن الكتب العامة التي تناولت هذا الموضوع دون تفصيل كتاب الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث لمشهور بن حسن آل سلمان، حيث ذكر هذه المسألة دون تفصيل ولا تخريج للروايات.

منهج البحث:

تقوم هذه الدراسة على المناهج الآتية:

-المنهج الوصفي: استخدم الباحث هذا المنهج في وصف ترجمة ابن عمار الشهيد، وكتابه العلل.

-المنهج التحليلي: وذلك بتحليل الأسباب في ذكر هذه الأحاديث في كتاب ابن عمار وعدم ذكرها في صحيح مسلم.

-المنهج النقدي: وذلك بدراسة الأحاديث على قواعد الصنعة الحديثية وبيان درجتها.

هيكلة البحث:

جاءت خطة البحث على النحو الآتي:

-المقدمة: وفيها الإطار النظري للبحث

-المبحث الأول: وفيه مطلبان:

-المطلب الأول: ترجمة الحافظ ابن عمار الشهيد:

-المطلب الثاني: التعريف بكتاب ابن عمّار الشهيد:

-المطلب الثالث: الأحاديث التي انتقدها ابن عمّار، وهي غير موجودة في صحيح الإمام مسلم:

-المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية:

-المطلب الأول: حديث: "أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللهِ- ﷺ -، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَّهُمْ".

-المطلب الثاني: حديث: "أَمَرَ بِالْأَجْرَاسِ أَنْ تُقْطَعَ مِنْ أَعْنَاقِ الْإِبِلِ يَوْمَ بَدْرٍ".

-المطلب الثالث: حديث: "جَعَلَ اللهُ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ قَوْمٍ أَبْرَارٍ".

-المطلب الرابع: حديث: "أَبْتَلِي عَبْدِي الْمُؤْمِن":

-الخاتمة والتوصيات:

-الحواشي:

-أولاً: اسْمُه، وكُنيته، وشُهْرته، ونَسَبُه، ونِسْبَتُه.

-أحَمد بن مُحَمد بن عَمّار بن مُحَمد بن حَازم بن مُعلى ابن الجَارُود الهَرَوي [1].

أما كنيته فهو أبو الفَضل [2]، وشهرته ابن عَمّار الشَّهيد، وسيأتي الكلام على هذه التسمية عند ذكر وفاته.

واشتهر أيضاً بابن أبي سعد كما أشار إلى ذلك ابن كثير. [3]

-نسبه:

يُنسب ابن عمار- رحمه الله- إلى الجَارُود- بفتح الجيم وضم الراء- وهو أحد أجداده[4]، وهذه النسبة مشهورة ينسب إليها كثير من الأئمة منهم: أبو بكر بن محمد بن الجارود[5]، وأبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن الجارود[6]، وغيرهم.

-نسبته:

يُنسب ابن عمار إلى مدينة هَرَاه- بالفتح- وهي مدينة عظيمة مشهورة من أُمّات مدن خُرَاسان، فتحت في عهد عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- على يد الأحنف بن قيس[7].

وهراه الآن مدينة أفغانية تقع غربي أفغانستان، قرب الحدود الإيرانية، مساحتها (143كيلو متر مربع)[8] .

ثانياً مولده، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته.

- مولده:

لم تذكر المصادر تاريخ مولد ابن عمار إلا أن الإمام الذهبي عندما تكلم عن وفاته أشار إلى ذلك بقوله: "ولعله لم يبلغ خمسين سنة- رحمه الله- ولهذا لم يشتهر حديثه"[9]، وقال: "وهو من أقران الطبراني، وابن عدي، وإنما كُتب هنا لقدم وفاته، فافهم ذلك، ولو أنني أخرته إلى عصر أقرانه، لساغ أيضًا"[10]، فتقديرًا يكون ابن عمّار من أعيان 265هـ، فما بعد والله أعلم.

-ثناء العلماء عليه:

عدَّ العلماء ابن عمّار من أقران الطبري وابن عدي في العلم [11]، وقد أثنى عليه العلماء:

قال الخطيب البغدادي (ت463هـ): "كان ثقةً حافظاً"[12].

ونقل ابن الجوزي (ت597هـ) قول الخطيب وارتضاه [13].

وقال الذهبي (ت748هـ): "إمام كبير، عارف بعلل الحديث"[14]، وقال: "الناقد المجود"[15].

وقال الصفدي (ت764هـ): "إمام عارف بعلل الحديث"[16].

وقال ابن كثير (ت774هـ): "كان من الثقات الأثبات الحفاظ المتقين"[17]

قلت: وتتجلى إمامة ابن عمار، وشخصيته النقدية في كتابه العلل، وذلك من خلال منهجه النقدي الذي سار عليه، من تتبع للطرق، وتوظيف القرائن الحديثية في حكمه على الحديث، وتنوع مصادره، والمقارنة بين الروايات، والحكم على الرجال، ونقولات العلماء عنه، وسيأتي الكلام مفصلاً على ذلك في المبحث الثاني.

-مؤلفاته:

حفظت لنا المصادر أسماء كتابين لابن عمار- رحمه الله- وهما:

1-كتاب العلل: (علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم) [18]، وهو موضوع هذه الدراسة وسيأتي الكلام عليه في مبحث مستقل.

2-ألف كتاباً على رسم صحيح مسلم كما قال الذهبي: "وقد خرّج الحافظ أبو الفضل (صحيحاً) على رسم (صحيح مسلم)"[19]، ولا يعرف عن هذا الكتاب شيء في المطبوع والمخطوط على ما قمت به من بحث وسؤال.

-وفاته:

اتفقت المصادر على ذكر الحادثة التي توفي فيها ابن عمار- رحمه الله -، قال الذهبي: "وقال الحاكم: سمعت بُكير بن أحمد الحداد [20] بمكة يقول: كأني أنظر إلى الحافظ أبي الفضل محمد ابن أبي الحسين، وقد أخذته السيوف، وهو متعلق بيديه جميعًا بحلقتي الباب حتى سقط رأسه على عتبة الكعبة سنة ثلاث وعشرين، كذا قال، وإنما كان ذلك سنة سبع عشرة، وأرخه غير واحد، قتلته القرامطة، لعنهم الله".[21]

المطلب الثاني: التعريف بكتاب ابن عمّار الشهيد.

اسم الكتاب، وموضوعه، وشرطه.

-اسم الكتاب.

طُبع الكتاب باسم "علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" وهذا في الطبعة الأولى للكتاب عام (1991م)، طبعت بتحقيق علي حسن الحلبي، عن دار عمار/ الأردن، ومن ثمَّ طبع باسم "علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم" كما في الطبعة الثانية عام (2009م)، بتحقيق: خالد بن خليل القيسي، عن دار الصميعي/ السعودية وفي الثالثة باسم "علل أحاديث صحيح

مسلم بن الحجاج القُشيري"، عام (2012م)، بتحقيق: محمد بن علي الأزهري، عن دار الفاروق/ مصر.

قلت: وعند الرجوع إلى مخطوطات الكتاب، نجد اسمه يتوافق مع الطبعة الأولى، وذلك حسب المخطوطة الأولى للكتاب، ويتوافق مع الطبعة الثانية، وذلك حسب المخطوطة الثانية للكتاب [22].

-موضوع الكتاب، وشرطه:

لم يذكر ابن عمار مقدمة لكتابه، ولم يفصح عن شرطه في الكتاب، وبدأ كتابه مباشرة بقوله: وجدت في كتاب مسلم الذي سماه كتاب الصحيح، والواضح من عنوان الكتاب، وصنيع ابن عمار، أن كتابه كتاب علل مختص بصحيح الإمام مسلم، يناقش فيه جملة من الأحاديث، ويُبين نقده لها، قال الذهبي: "ورأيت له جزءًا مفيدًا، فيه بضعة وثلاثون حديثًا من الأحاديث التي بين عللها في صحيح مسلم"[23]، وقال ابن كثير: "له مناقشات على بضعة وثلاثين حديثًا من صحيح مسلم"[24].

-عدد أحاديث الكتاب، وترتيبه:

- **أولًا: عدد الأحاديث.**

جاء في نهاية المخطوط: "آخر الموجود من كلام أبي الفضل الحافظ- رحمه الله- وفيه بضعة ستة وثلاثون موضعًا....."[25]، وهذا العدد محل اتفاق في جميع طبعات الكتاب، حيث تناول الكتاب ستةً وثلاثين حديثًا في صحيح الإمام مسلم

-ثانيًا ترتيب الكتاب:

لم يسلك ابن عمار ترتيبًا واضحًا في كتابه، سواء كان ترتيبًا موضوعيًا أو على المسانيد، وإنما نجده سلك في سرد الأحاديث على ترتيب صحيح مسلم، كأنه ينظر في الكتاب، وينقد الروايات على الترتيب الرقمي عند مسلم، إلا في أربعة مواضع خالف فيها الترتيب وذلك على النحو الآتي: (110، 133، 223، 240، 243، 265، 275، 314، 316، 404، 432، 770) ثم ذكر الحديث **(538)**، وبعدها 898، 1326، 1656، 1969، ثم **(917)**، وبعدها: (1272، 1406، 1709، 1885، 1908، 2051، 2142، 2574، 2630، 2718، 2849، 2969، **2699**، **2399**).

قلت: ونجد في السياق السابق أن ابن عمار جرى في كتابه على ترتيب مسلم في الصحيح، وفي أربعة مواضع لم يراع ذلك، بحيث قدم وأخر من غير ترتيب.

المطلب الثالث:

الأحاديث التي انتقدها ابن عمّار، وهي غير موجودة في صحيح الإمام مسلم.

تمهيد:

تتضح عَلاقة ابن عمّار بصحيح الإمام مسلم من خلال شيخين له، هما: أبو العباس السّرّاج وموسى بن هارون الحمّال[26]، وذلك لأن هذين العالمين من أكابر تلامذة الإمام مسلم، خاصة أبو العباس السّرّاج، وأقرب ظني لو تيسر لنا الوقوف على إسناد ابن عمّار إلى صحيح الإمام مسلم لكان من طريق شيخه السّرّاج؛ وذلك لأمرين:

-تخصص السّرّاج بصحيح الإمام مسلم، فقد عمل مستخرجًا على الصحيح، قال الحافظ أبو علي بن الأخرم الشيباني[27]: "استعان بي السّرّاج في التخريج على (صحيح مسلم)، فكنت أتحير من كثرة الحديث الذي عنده، وحسن أصوله، وكان إذا وجد حديثًا عاليًا، يقول: لا بد أن تكتبه"[28].

-يعتبر السّرّاج من النقاد الكبار، فهو صاحب تاريخ، نقل عنه البخاري واستفاد منه[29]، واعتبره بعض العلماء إمام الحديث بعد البخاري في بخارى[30]، فلا شك أن قيمة هذا العالم لا تخفى على تلميذه ابن عمّار، وهذه النظرات النقدية عند ابن عمار التي أطلقها على صحيح مسلم لم تأت إلا من بيئة علمية متخصصة رفعت من شخصيته النقدية.

أما الأحاديث التي انتقدها ابن عمار وهي غير موجودة في صحيح مسلم فهي أربعة أحاديث[31] وهي[32]:

1-حديث: داود بن رُشَيد عن الوليد بن مسلم عن الْأَوْزَاعِيّ عن الزُّهْرِيّ عن أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرة، قال: "كانت الصلاة تقام لرسول الله- ﷺ- فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يأخذ النبي- ﷺ- مقامه ".[33]

2-حديث: عن أبي مُوسى مُحَمّد بن المُثنى، عن مُحَمد بن جَعْفَر، عن شُعْبَة، عن قَتَادة، عن سَعد بن هِشَام، عن عَائشة- رضي الله عنهما-: أن- صلى الله عليه وسلم-: أمر بالأجراس أن تقطع من أعناق الإبل يوم بدر.[34]

3-حديث: الْقَوَارِيرِيّ، عن أبي بَكر الْحَنَفِيّ، عن عَاصِم بن محمد العُمَري، عن سعيد بن أبي سعيد الْمَقْبُرِيّ، عن أبيه، عن أبي هُريرة، عن النبي- ﷺ - قال: قال الله عز وجل: أَبْتَلِي عَبْدِي

الْمُؤْمِن، فإن لم يشكني إلى عواده، أطلقته من أسار علّته، ثم أبدلته لحمًا خيرًا من لحمه، ودمًا خيرًا من دمه.[35]

4-حديث: عَبد بن حُمَيد، عن مُسْلم بن إبراهيم، عن حمّاد بن سَلمة، عن ثابت، عن أنس، قال: كان النبي- ﷺ - إذا اجتهد في الدعاء، قال: جعل الله عليكم صلاة قوم أبرار، يقومون الليل ويصومون النهار، وليسوا بأثمة ولا فجار.[36]

وقد صدّر ابن عَمّار هذه الأحاديث بقوله وجدت فيه- أي صحيح مسلم-، ليدل بشكل صريح على أنه وقف عليها في الصحيح.

قلت: وعدم وجود هذه الأحاديث في نسخة صحيح مسلم التي بين أيدينا اليوم يُحْتملُ فيه أمران:

-أن النسخة التي وقعت لابن عمّار كانت تحتوي على هذه الأحاديث، ثم حذفها الإمام مسلم بعد ذلك من خلال عنايته بكتابه كما هي عادة العلماء في كتبهم من الإضافة والحذف، واستقرت نسخة الصحيح بعد ذلك على عدم وجود هذه الأحاديث.

وقد ذهب إلى هذا الاحتمال الشيخ مشهور حسن آل سلمان في كتابه "الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث"[37].

قلت: والذي يظهر أن الصواب خلاف ذلك لأمرين:

أ- أن هذا الأمر بداية يحتاج إلى نص يؤكد لنا ذلك، وهذا غير موجود.

ب- أن مسلمًا انتهى من كتابة صحيحه سنة 250هـ[38]، وبدأ يمليه على الناس بعد ذلك،[39] والظاهر أنه بدأ تدريسه بعد الانتهاء الكامل منه، وعرضه على أبي زرعة الرازي، الذي قام باستخراج ما رأى فيه علة[40]، وسبق الكلام أن ابن عمار من مواليد ما بعد (265هـ)، فالأظهر أنه وقف على صحيح مسلم في حُلَتِه الأخيرة،

-الاحتمال الثاني: أن اختلاف النسخ هو السبب في عدم وجود هذه الأحاديث بين أيدينا اليوم، وشكوى العلماء من اختلاف النسخ للكتب قديمة ومتكررة، وقد صرح السيوطي بهذا القول، وذلك عندما تعرض للحديث الذي انتقده ابن عمار وهو حديث الْقَوَارِيرِيّ السابق الذكر، فقال: "فكان في صحيح مسلم في غير الرواية المشهورة فإنه روايات متعددة"[41].

قلت: وهذا الرأي أقرب للصواب، وقد كُتِبَ في نُسَخ صحيح مسلم والاختلافات الموجودة فيها غير واحد من أهل العلم، وأشاروا إلى الزيادات التي توجد في بعض النسخ والنقص الحاصل في بعضها.[42]

المبحث الثاني:

الدراسة التطبيقية:

المطلب الأول:

حديث: "أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللهِ- ﷺ -، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَّهُمْ".

ووجدت فيه عن داود بن رُشَيد عن الوليد بن مسلم عن الْأَوْزَاعِيِّ عن الزُّهْرِيِّ عن أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرة، قال: "كانت الصلاة تقام لرسول الله- ﷺ- فيأخذ الناس مقامهم قبل أن يأخذ النبي- ﷺ- مقامه"

وهذا اختصار- عندنا- من الوليد بن مسلم، اختصر الحديث وقاسه

والحديث حديث الزُبيدي، ومعمر، ويونس، والأوزاعي، وأصحاب الزُهري، عن الزُهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة، قال: "أقيمت الصلاة، وصفت الصفوف، ثم خرج رسول الله، فلما أخذ مقامه، أشار أن مكانكم، ثم دخل، ثم خرج ورأسه يقطر" فالحديث هو الذي رواه الزهري.[43]

-هذا الحديث انتقده ابن عمّار وهو غير موجود في صحيح الإمام مسلم من طريق داود بن رشيد وهي الطريق التي انتقدها ابن عمار، وإنما الطريق الموجودة في صحيح الإمام مسلم من طريق إبراهيم بن موسى، وسيأتي تفصيل ذلك.

-الانتقاد:

يوجه ابن عمار انتقاده لهذا الحديث بأن الوليد بن مسلم اختصر الحديث، وخالف في ذلك الرواة عن الأوزاعي (أحد المدارات الفرعية للحديث)، وخالف أيضًا الرواة عن الزُهري وهو (المدار الرئيسي للحديث).

-المناقشة:

أورد ابن عمار طريق داود بن رُشَيد عن الوليد بن مسلم، والحديث الموجود في صحيح مسلم جاء من طريق: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ تُقَامُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ، فَيَأْخُذُ النَّاسُ مَصَافَّهُمْ، قَبْلَ أَنَّ يَقُومَ النَّبِيُّ- ﷺ- مَقَامَهُ"[44].

-وأما طريق داود بن رُشَيد فسيأتي تخريجها عند الكلام على طريق الوليد بن مسلم.

أولًا- تخريج رواية الوليد بن مسلم عن الأوزاعي:

روى هذا الحديث عن الوليد بن مسلم عدد من الرواة واختلفوا عليه، فمنهم من رواه مطولًا ، من غير اختصار ومنهم من رواه مختصرًا، وذلك على النحو الآتي:

الذين رووه عن الوليد مختصرًا:

1-إبراهيم بن موسى، أخرجها مسلم[45]

2-داود بن رُشَيْد، أخرجها: أبو داود في السنن والبيهقي في السنن الكبرى[46]

3-إبراهيم بن العلاء، أخرجها أبو عوانة في المسند[47].

4-العباس بن عثمان الدمشقي، أخرجها أبو نعيم في المستخرج[48].

5-محمود بن خالد أخرجها أبو عوانة في المسند[49].

كلهم (إبراهيم بن موسى[50]، وداود بن رُشيد[51]، وإبراهيم بن العلاء[52]، والعباس بن عثمان[53]، ومحمود بن خالد[54]) عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به.

الذين رووا الحديث عن الوليد مطولًا من غير اختصار:

1-أحمد بن حنبل: أخرجها في مسنده [55].

2-زهير بن حرب أخرجها مسلم، وأخرجها أبو نعيم في المستخرج[56]

3-مُؤَمَّلُ بن الفضل، أخرجها أبو داود في السنن[57]

كلهم (أحمد بن حنبل[58]، وزُهَيْر بن حرب [59]، ومُؤَمَّلُ بن الفضل[60]) كلهم عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي به.

-حال الوليد بن مسلم ومنزلته في الرواية عن الأوزاعي

هو الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي مولاهم الأموي (ت195هـ).

قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، ووثقه العجلي، ويعقوب بن شيبة، وقال أبو حاتم الرازي: صالح الحديث، وقال أحمد ابن حنبل: ما رأيت من الشاميين أعقل من الوليد بن مسلم، وقال- أيضاً-: كان رفاعًا، وقال: كان كثير الخطأ، وقال: اختلطت عليه أحاديث ما سمع وما لم يسمع، وقال أبو داود: إذا حدث عن الغرباء يخطئ، وقد وصفه بالتدليس غير واحد من الأئمة.

قال الذهبي: إذا قال الوليد عن ابن جريج، أو عن الأوزاعي، فليس بمعتمد، لأنه يدلس عن كذابين، فإذا قال حدثنا، فهو حجة.

ويلخص ابن حجر حكمه: "ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية"[61]

أما رواية الوليد عن الأوزاعي، فهو من المقدمين من أصحابه، لكنه كان يدلس عن الأوزاعي كثيرًا، قال الدارقطني: "كان الوليد يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ

ضعفاء، وعن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع، وعن عطاء"[62].

ثانيًا: رواية الحديث عن الأوزاعي من غير طريق الوليد بن مسلم.

روي هذا الحديث عن الأوزاعي من عدة طرق وهي:

1.محمد بن يوسف قال: حدثنا الأوزاعي، عن الزهري[63].

2.بِشْرُ بن بكر، أخرجها الطحاوي في شرح مشكل الآثار، والسرّاج في مسنده [64].

3.بقية بن الوليد أخرجها الطحاوي في شرح مشكل الآثار[65]

4.عبد القدوس بن الحجاج أخرجها الطحاوي في شرح مشكل الآثار[66]

5.عبد الحميد ابن حبيب، أخرجها ابن عبد البر في التمهيد[67]

6.يحيى بن عبد الله الْبَابْلُتِّيُّ، أخرجها أبو نعيم في المستخرج[68].

كلهم (محمد بن يوسف، وبشر بن بكر، وبقية بن الوليد، وعبد القدوس بن الحجاج، وعبد الحميد ابن حبيب، ويحيى بن عبد الله) عن الأوزاعي عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مطولاً من غير اختصار بلفظ: "أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَصَفَّ النَّاسُ صُفُوفَهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺحَتَّى قَامَ مَقَامَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ لَمْ يَغْتَسِلْ، فَقَالَ: مَكَانَكُمْ، فَانْصَرَفَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَاغْتَسَلَ، ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى قَامَ مَقَامَهُ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً".

ولقد تابع الأوزاعي على هذا اللفظ غير واحد ممن رووه عن الزهري وهم:

1.يونس بن يزيد، أخرجها البخاري، ومسلم، والنسائي في السنن، وابن خزيمة في الصحيح[69].

2.صالح بن كيسان أخرجها البخاري، وابن حبان في صحيحه[70]

3.الزبيدي، أخرجها النسائي في السنن[71]

4.معمر بن راشد، أخرجها أحمد في المسند، والبزار في المسند[72]

5.النُّعْمَانَ بن راشد، أخرجها الطحاوي في شرح مشكل الآثار[73]

6.زياد بن سعد، أخرجها الطبراني في المعجم الأوسط[74]

كلهم (يونس، صالح بن كيسان، الزُبيدي، ومعمر بن راشد، وزياد بن سعيد) عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة) مطولًا من غير اختصار.

-الترجيح بين الروايات:

والذي يظهر للباحث قوة ما ذهب إليه ابن عمار من إعلال طريق الوليد بن مسلم، وأن الوليد اختصر الرواية، ويظهر أيضًا أن الوليد كان يرويها على الجهتين تارة مطولاً، وتارَة مختصرة، كما سبق بيانه من رواية تلاميذه عنه، لذلك القول بأن الوهم من الوليد هو الأسلم، ويضاف إلى ذلك مخالفة الوليد لمن رواها عن المدار الفرعي (الأوزاعي)، وكذلك مخالفة من رواها عن المدار الرئيسي (الزهري) فجميع هؤلاء يروونها على الوجه المطول من غير اختصار.

يقول ابن عبد البر: "وهذا الحديث محفوظ من حديث الزهري مسندا من رواية الثقات، ... " وذكره أبو داود من رواية معمر ويونس بن يزيد والزبيدي والأوزاعي كلهم عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مثله"(75).

-موقف مسلم من الرواية:

صدر مسلم مروياته في قيام الناس للصلاة بحديث أبي قتادة- ﷺ - وساق له طريقين، ثم أخرج حديث أبي هريرة- رضي الله عنه-.

أولاً: من طريق: هارون بن معروف، وحرملة بن يحيى، قالا: حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب به

ثانيًا: زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا أبو عمرو يعني الأوزاعي، حدثنا الزهري به

ثالثًا: إبراهيم بن موسى، أخبرنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن الزهري به، فواضح من صنيعه- رحمه الله- أنه جعله في باب المتابعات.

المطلب الثاني:

حديث: "أَمَرَ بِالْأَجْرَاسِ أَنْ تُقْطَعَ مِنْ أَعْنَاقِ الْإِبِلِ يَوْمَ بَدْرٍ".

ووجدت فيه عن أبي مُوسى مُحَمّد بن المُثنى، عن مُحَمد بن جَعْفَر، عن شُعْبَة، عن قَتَادة، عن سَعد بن هِشَام، عن عَائشة- رضي الله عنهما-: أن- النبي ﷺ-: أَمَرَ بِالْأَجْرَاسِ أَنْ تُقْطَعَ مِنْ أَعْنَاقِ الْإِبِلِ يَوْمَ بَدْرٍ

قال أبو الفضل: وهذا حديث لا أصل له عندنا من حديث شعبة، وإنما يعرف من حديث سَعيد بن أبي عَرُوبة

ورواه عَبدُ الأعْلى بن عبد الأعْلى عن سعيد، عن قَتَادة، بهذا الإسناد موقوفاً: أنها قالت: لا تَصْحَبُ الملائِكَةُ رِفْقَة فيها جَرَسٌ.

قال قتادة: فأمر بها نبي الله- ﷺ - أن تقطع من أعناق الإبل.

حدثنيه جدي- رحمه الله-: حدثنا يَحيى بن خَلَف: حدثنا عبد الأعلى، فجعل عبد الأعلى هذه اللفظة من قول قتادة، وهو الصحيح عندنا.

ورواه القَعْنَبيّ عن خَالد بن الحَارِث، عن سَعِيد، عن قَتَادة، عن أنس، وهو وهم، إما من القَعْنَبيّ، أو ممن دونه.[76]

-هذا الحديث مما انتقده ابن عمار وهو لا يوجد في صحيح مسلم[77].

-الانتقاد:

انتقد ابن عمار هذا الحديث بأمرين:

1. أن الحديث لا يعرف من طريق شعبة، إنما هو من طريق سعيد بن أبي عروبة.
2. أن الصواب في لفظة "فأمر بها نبي الله- ﷺ - أن تقطع من أعناق الإبل" أنه من كلام قتادة، ولا يصح فيه الرفع أو الوقف.

-المناقشة:

المسألة الأولى: بيان هل الرواية من طريق شعبة أم سعيد؟

مدار هذا الحديث على قتادة، واختلف على من دونه:

-أولًا: رواية شعبة عن قتادة به:

أخرجها: النسائي في السنن الكبرى [78]، قال النسائي: أَخْبَرَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعبة، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ- ﷺ- "أَمَرَ بِالْأَجْرَاسِ أَنْ تُقْطَعُ".

قلت: وهذه الرواية فقط في طبعة دار الكتب العلمية للسنن الكبرى، أما الطبعات الأخرى فلا توجد فيها هذه الرواية، وإنما جاء فيها عن سعيد عن قتادة، ووجدت محققي مسند الإمام أحمد- الشيخ شُعيب- رحمه الله- ومن معه أشاروا إلى هذا التصحيف، قالوا: "وتحرف اسم سعيد في مطبوع النسائي إلى شعبة"[79]

قلت: وهذا كلام صحيح، ففي طبعة التأصيل للسنن الكبرى- وهي طبعة متقنة- جاء فيها: عن سعيد عن قتادة [80]

وفي طبعة الرسالة جاء فيها عن سعيد عن قتادة .....[81]

فالتصحيف في هذه الطبعة ظاهر والله أعلم.

وعليه، فلم أجد في دواوين السنة من أسند هذه الرواية عن شعبة.

ثانيًا: رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة:

رواها عن سعيد اثنان وهم:

- مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر، أخرجها: أحمد، وابن حبان[82]

- خَالِدبن الحارث، أخرجها النسائي في السنن الكبرى[83]

كلاهما (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر [84]، وخَالِد بن الحارث [85]) عَنْ سَعيد[86] عن قَتَادَةَ، عَنْ زُرَارَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عائشة عن النبي- ﷺ -.

-فالذي يترجح أن الرواية المحفوظة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به، فهي الثابتة والموجودة كما سبق.

-المسألة الثانية: الخلاف في الرفع والوقف على قتادة في لفظة "فأمر بها نبي الله- ﷺ - أن تقطع من أعناق الإبل"

- الرواية المرفوعة: سبق تخريج الروايات عن سعيد عن قتادة، من طريق (مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر، خَالِد بن الحارث) ومن كليهما جاءت مرفوعة.

وجاءت رواية موقوفة على عائشة ذكرها ابن عَمّار: من طريق عَبْد الْأَعْلَى بن عَبْد الْأَعْلَى [87]عن سعيد، عن قتادة، عن عائشة، موقوفًا عليها، وهذه الطريق التي ساقها المؤلف[88] لم أستطع الوقوف عليها إلاّ عنده.

-والذي يترجح أن المحفوظ أنها من رواية عائشة مرفوعًة إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- لأن محمد بن جعفر صاحب كتاب، ثقة، وخالد بن الحارث ثقة ثبت، فيقدمان على رواية عبد الأعلى في سعيد بن أبي عروبة.

المطلب الثالث:

حديث: "جَعَلَ اللهُ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ قَوْمٍ أَبْرَارٍ".

ووجدت فيه عن عَبد بن حُمَيد، عن مُسْلم بن إبراهيم، عن حمّاد بن سَلمة، عن ثابت، عن أنس، قال: كان النبي- ﷺ - إذا اجتهد في الدعاء، قال: جَعَلَ اللهُ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ قَوْمٍ أَبْرَارٍ، يَقُومُونَ اللَّيْلَ وَيَصُومُونَ النَّهَارَ، لَيْسُوا بِأَتْمَةٍ وَلَا فُجَّارٍ.

قال أبو الفضل: ورفع هذا الحديث إلى النبي- ﷺ - خطأ، وأحسبه من عبد بن حُميد.

والصحيح ما حدثنا محمد بن أيوب، قال: حدثنا مُوسى: حدثنا حمّاد: أخبرنا ثابت، قال: قال أنس: كان أحدهم إذا اجتهد لأخيه في الدعاء ....

فذكر الحديث مثله [89].

-هذا الحديث مما انتقده ابن عمار وهو غير موجود في صحيح الإمام مسلم[90].

-الانتقاد:

انتقد ابن عمار هذه الرواية وبين أن الصواب فيها الوقف على أنس- رضي الله عنه- وأن الرفع فيها وهم، وأشار إلى أن الخطأ من عبد بن حُمَيد.

-المناقشة:

مدار هذا الحديث على ثابت بن أسلم البُناني[91]، وقد رواه عنه عدد من الرواة، وهم:

- سُليمان بن المُغِيرة، أخرجها: البخاري في الأدب المفرد، وابن السني، في عمل اليوم والليلة، والضياء في المختارة[92]

- حُميد الطويل، أخرجها: الضياء في المختارة [93]

- جَعفر بن سُليمان، أخرجها: أبو نُعيم في حلية الأولياء [94]

ثلاثتهم (سُليمان بن المغيرة[95]، وحُميد الطويل[96]، وجَعْفر بن سُلَيمان[97]) عن ثابت عن أنس - رضي الله عنه - موقوفًا.

- ورواه عنه حمّاد بن سَلمة، واختلف عليه في رفعها ووقفها:

- الرواية المرفوعة عن حماد بن سلمة: تفرد بروايتها عن حمّاد "مُسْلِم بن إِبْرَاهِيم"[98]، أخرجها الضياء في المختارة[99]

- الرواية الموقوفة عن حماد بن سلمة:

- أبو نَصر التمّار[100]، أخرجها: ابن قتيبة في المجالسة وجواهر العلم[101]

- رَوْح بن عُبادة البَصري[102]، أخرجها: الجِنَّائِي في الفوائد[103].

- موسى بن إسماعيل[104]، أخرجها ابن عمار الشهيد في كتابه، ولم أجده عند غيره[105]

-الترجيح بين الروايتين:

الذي يظهر أن المحفوظ من طريق ثابت البُناني الوقف على أنس- رضي الله عنه- فقد رواه عنه ثلاثة من الرواة الثقات.

ولقد تابع ثابتًا على هذه الرواية "عُثْمَان بن سَعْد" أخرجها البزار، قال: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ[106]، حدّثنا أَبُو عَاصِمٍ[107]، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ سَعْد[108]، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كُنَّا إِذَا دَعَوْنَا قُلْنَا: اللَّهُمَّ اجْعَلْ عَلَيْنَا صَلَاةَ قَوْمٍ أَبْرَار، وَلَيْسُوا بِأَئِمَّةٍ وَلَا فُجَّارٍ، يَقُومُونَ اللَّيْلَ وَيَصُومُونَ النَّهَارَ"[109].

قلت: وهذه المتابعة تزيد ترجيحنا قوة، وإن كان عثمان ضعيفًا، لكن ممن يؤخذ به متابعة.

أما بالنسبة إلى رواية حمّاد بن سلمة، التي معنا، فقد سبق أن مسلمًا بن إبراهيم تفرد بالرفع من دون باقي الرواة عن حماد، فخالفه (أبو نصر التمار، وروح بن عُبادة، موسى بن إسماعيل) وهم ثقات، فقولهم أحرى بالصواب، سيما مع ما ثبت من رواية الثقات عن ثابت البُناني، بالوقف.

-موقف مسلم من الرواية:

لم يخرج مسلم هذه الرواية في صحيحه كما سبق، لكن وقفت على قول البيهقي، في وصف طريقة مسلم في تخريج أحاديث حمّاد بن سلمة عن ثابت، قال- رحمه الله-: "وأما مسلم فإنه اجتهد وأخرج من حديثه عن ثابت ما سمع منه قبل تغيره، وما سوى حديثه عن ثابت لا يبلغ أكثر من اثني عشر حديثاً أخرجها في الشواهد دون الاحتجاج، وإذا كان الأمر على هذا فالاحتياط لمن راقب الله تعالى لا يحتج بما يجد في حديثه مما يخالف الثقات" [110]

المطلب الرابع:

حديث:" أَبْتَلِي عَبْدِي الْمُؤْمِن"

ووجدت فيه عن الْقَوَارِيرِيّ، عن أبي بَكر الْحَنَفِيّ، عن عَاصِم بن محمد العُمَري، عن سعيد بن أبي سعيد الْمَقْبُرِيّ، عن أبيه، عن أبي هُريرة، عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال: قال الله عز وجل: أَبْتَلِي عَبْدِي الْمُؤْمِن، فإن لم يَشْكُني إلى عواده، أطلقته من دمه، ثم ليأتنف العمل.

قال أبو الفضل: وهذا حديث منكر، وإنما رواه عاصم بن محمد، عن عبد الله بن سعيد الْمَقْبُرِيّ، عن أبيه.

وعبد الله بن سعيد شديد الضعف، قال يحيى بن سعيد القطان: ما رأيت أحداً أضعف من عبد الله ابن سعيد الْمَقْبُرِيّ

ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو حديث يشبه أحاديث عبد الله بن سعيد. [111]

-هذا الحديث مما انتقده ابن عمار وهو لا يوجد في صحيح مسلم.

-الانتقاد:

صرح ابن عمّار بعلة الحديث وهي إبدال راوٍ براوٍ، حيث جاء في الإسناد عاصم بن محمد عن سعيد بن أبي سعيد الْمَقْبُرِيَّ، والصواب كما يرى ابن عمّار: عاصم بن محمد عن عبد الله بن سعيد الْمَقْبُرِيَّ، واستدل على ذلك برواية معاذ بن معاذ عن عاصم عن عبد الله بن سعيد الْمَقْبُرِيّ

-المناقشة:

مدار الحديث على عاصم بن محمد العُمَري [112]، واختلف عليه على وجهين:

أولًا: رواية عاصم بن محمد، عن سعيد بن أبي سعيد الْمَقْبُرِيَّ، عن أبيه، عن أبي هريرة.

أخرجها: الحاكم في المستدرك، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، والبيهقي في السنن الكبرى، وفي شعب الإيمان [113]، جميعهم من طريق أبي بكر الحَنفي [114] عن عَاصم بن مُحمد عن سَعيد بن أبي سَعيد عن أبيه عن أبي هريرة به.

ثانيًا: رواية عبد الله بن سعيد الْمَقْبُرِيّ [115] عن أبيه، عن أبي هريرة.

لم أجد من أخرجها غير ابن عمّار في كتابه، هذا، ووجدت في كتاب "المرض والكفارات"، لابن أبي الدنيا رواية عبد الله بن سعيد عن جده- كيسان- عن أبي هريرة [116]، وليس عن أبيه

-الترجيح بين الرو ايتين:

رجح ابن عَمّار الوجه الثاني، واستدل على ذلك برواية مُعاذ بن مُعاذ عن عاصم بن محمد، عن عبد الله بن سعيد، وأشار البيهقي أن قرة بن عيسى أيضًا رواه على هذا الوجه[117]

قلت: وترجيح ابن عمار في مكانه فإن مُعاذ بن مُعاذ ثقة متقن[118]، أما عيسى بن قُرة، لم أقف له على ترجمة، وأبو بكر الحنفي في مرتبة الصدوق الذي يُكتب خبره، فرواية مُعاذ بن مُعاذ تقدم عليه.

-أقوال النقاد في المسألة.

-ومن العلماء الذي رجحوا هذا الرأي ابن رجب الحنبلي، إذ جعل تعليل ابن عَمّار هنا مثالًا على قاعدته التي وضعها وهي: "حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان فيعللون الأحاديث بذلك.

وهذا مما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم، كما سبق ذكره في غير موضع"[119]، ثم سرد عدة أمثلة على القاعدة ومن ضمنها تعليل ابن عمار للرواية التي معنا.

- البيهقي، وابن حجر أشارا إلى الخلاف في الرواية، لكن من غير ترجيح منهما، قال البيهقي: "زعم بعض الحفاظ أن مسلم بن الحجاج أخرج هذا الحديث في كتابه عن القواريري، عن أبي بكر الحنفي، ثم اعترض عليه بأن هذا الحديث إنما يروى عن عاصم، عن عبد الله بن أبي سعيد

المقبري، عن أبي هريرة، كذلك رواه قرة بن عيسى عن عاصم" ورواه معاذ بن معاذ، عن عاصم بن محمد، عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، أو جده، عن أبي هريرة، وعبد الله بن سعيد شديد الضعف وقد نظرت في كتاب مسلم- رحمه الله- فلم أجد هذا الحديث، ولم يذكره أيضًا أبو مسعود الدمشقي في تعليق الصحيح"[120].

وقال ابن حجر: "تعقبه أبو الفضل بن عمار الشهيد فيما استدركه على كتاب "مسلم" من الأحاديث المعللة، وذكر أن معاذ بن معاذ يرويه عن عاصم، عن عبد الله بن سعيد، عن أبيه، وهو أشبه بأحاديث عبد الله بن سعيد"[121].

ومن العلماء الذين رجحوا رواية عاصم بن محمد عن سعيد بن أبي سعيد، الشيخ الألباني- رحمه الله- قال: "معاذ بن معاذ وهو العنبري، وأبو بكر الحنفي واسمه: عبد الكبير بن عبد المجيد كلاهما ثقة محتج به في "الصحيحين "، فلا أرى استنكار حديث هذا برواية ذاك بدون حجة ظاهرة، سوى دعوى أن حديثه يشبه أحاديث عبد الله ابن سعيد... "[122]

والذي يظهر ترجيح رواية مُعاذ بن مُعاذ كما سبق لإمامته، وهو ترجيح ابن عمار، وابن رجب- رحمهما الله-.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1-يعد كتاب ابن عمّار من مصادر الرواية الأصلية حيث: ذكر أربعة أحاديث في صحيح مسلم غير موجودة في النسخة المطبوعة، ولم يقف عليها العلماء المتقدمون كالدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، كما وأخرج بعض الروايات التي لم أجدها عند غيره، وهو من أوائل الكتب النقدية التي وصلتنا من نقاد عصر الرواية.

2-تتضح عَلاقة ابن عمّار بصحيح الإمام مسلم من خلال شيخين له، هما: أبو العباس السّرّاج وموسى بن هارون الحمّال، وذلك لأن هذين العالمين من أكابر تلامذة الإمام مسلم، خاصة أبو العباس السّرّاج، وأقرب ظني لو تيسر لنا الوقوف على إسناد ابن عمّار إلى صحيح الإمام مسلم لكان من طريق شيخه السّرّاج

3- عدم وجود هذه الأحاديث في نسخة صحيح مسلم التي بين أيدينا اليوم يُحْتملُ فيه أمران:

4-أن النسخة التي وقعت لابن عمّار كانت تحتوي على هذه الأحاديث، ثم حذفها الإمام مسلم بعد ذلك من خلال عنايته بكتابه كما هي عادة العلماء في كتبهم من الإضافة والحذف، واستقرت نسخة الصحيح بعد ذلك على عدم وجود هذه الأحاديث.

قلت: والذي يظهر أن الصواب خلاف ذلك لعدة أسباب:

أ- أن هذا الأمر بداية يحتاج إلى نص يؤكد لنا ذلك، وهذا غير موجود.

ب- أن مسلمًا انتهى من كتابة صحيحه سنة 250هـ وبدأ يمليه على الناس بعد ذلك، والظاهر أنه بدأ تدريسه بعد الانتهاء الكامل منه، وعرضه على أبي زرعة الرازي، الذي قام باستخراج ما رأى فيه علة، وسبق الكلام أن ابن عمار من مواليد ما بعد (265هـ)، فالأظهر أنه وقف على صحيح مسلم في حُلَتِه الأخيرة

ج-أن اختلاف النسخ هو السبب في عدم وجود هذه الأحاديث بين أيدينا اليوم، وشكوى العلماء من اختلاف النسخ للكتب قديمة ومتكررة، وقد صرح السيوطي بهذا القول، وذلك عندما تعرض للحديث الذي انتقده ابن عمار وهو حديث الْقَوَارِيرِيّ السابق الذكر، فقال: "فكان في صحيح مسلم في غير الرواية المشهورة فإنه روايات متعددة" وسبق بيان ذلك وتوثيقه في مكانه

قلت: وهذا الرأي أقرب للصواب، وقد كُتِبَ في نُسَخ صحيح مسلم والاختلافات الموجودة فيها غير واحد من أهل العلم، وأشاروا إلى الزيادات التي توجد في بعض النسخ والنقص الحاصل في بعضها كما سبق.

1-ظهر للباحث صحة إعلال ابن عمار للأحاديث الأربعة غير الموجودة في صحيح مسلم، وسبق تفصيل ذلك.

-التوصيات:

1-توصي الدراسة بدراسة أنواع العلل الموجودة في كتاب ابن عمار الشهيد التي انتقدها ابن عمار في صحيح الإمام مسلم، وبيان الصواب فيها.

الحواشي:

.

(1)شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ/ 1347م)، **تذكرة الحفاظ**، لبنان، دار الكتب العلمية،1998م(ط:1)،(3/ 37).

(2) وهذه الكنية متفق عليها، عند كل من ترجم له، ومشهورة عنه من غير خلاف.

(3) ابن كثير، **البداية والنهاية**، (15/ 46).

(4)عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت: 562هـ/ 1166م)، **الأنساب**، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الهند/ مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1962م (ط:1)، (3/ 165).

(5) هو الإمام الحافظ أبو بكر، محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي النيسابوري، وهو رفيق الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح، توفي سنة (296هـ)، انظر ترجمته: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ/ 1347م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دمشق، مؤسسة الرسالة، 1985م (ط:3)، (543/13).

(6) هو الحافظ الثقة محمد بن أحمد بن محمد بن الجارود الهروي، وهو يتفق مع ابن عمار في الاسم والكنية والنسب، توفي (413هـ)، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (17/ 386).

(7) ذكر ابن كثير أن هراه فتحت في عصر أمير المؤمنين- عمر بن الخطاب-، وهذا هو الصواب، وهي من ضمن فتوحات خرسان التي شارك بها الأحنف بن قيس، وذكر المنجم في آكام المرجان أنها فتحت في عصر عثمان بن عفان- رضي الله عنه-، وهذا خطأ والصواب الأول، انظر: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، السعودية، دار هجر، 1997م، (ط:1)، (10/ 165)، والأحنف هو: الأحنف بن معاوية بن حصين بن حفص بن عبادة بن النزال، وهو: مخضرم ثقة وكان يُضرب به المثل في الحلم ، حصل خلاف في وفاته: ما بين 67_ إلى سنة 72هـ ، انظر ترجمته: أبو

الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (852هـ/، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ت: عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية، 1315هـ، (ط:1)، (1/ 332)

(8) محمود شاكر الحرستاني، أفغانستان، بيروت، المكتب الإسلامي، 1980م، (ط:5)، (ص:81).

(9) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (540/14).

(10) المصدر السابق (14/ 539).

(11) المصدر السابق (14/ 539).

(12) الخطيب، **تاريخ بغداد**، (3/ 25).

(13)جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (597هـ)، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، ت: محمد عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، 1992م، (ط: 1)، (13/ 290).

(14)شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت 748هـ/ 1347م)، **تاريخ الإسلام**، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، تونس/ دار الغرب الإسلامي، 2003 م(ط1)، (7/ 329).

(15) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (538/14)

(16)صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، **الوافي بالوفيات**، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث، 2000م (ط1)، (2/ 28).

(17) ابن كثير، **البداية والنهاية**، (15/ 46).

(18) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (14/ 540)، وسيأتي تحقيق اسم الكتاب لاحقاً

(19) المصدر السابق (14/ 540).

(20) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن سهل بن عبد الرحمن بن رزق الله بن أيوب الحداد، توفي سنة 350هـ، وثقه الخطيب البغدادي، انظر ترجمته: (الخطيب، **تاريخ بغداد**، (6/ 12/ رقم: 2494).

(21) الذهبي، تاريخ الإسلام، (7/ 329).

(22) طبعات الكتاب قامت على مخطوطتين: الأولى: مصورة موجودة في مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية، وهي التي اعتمدها محقق الكتاب الشيخ علي بن الحسن الحلبي في إخراج الكتاب للمرة الأولى، عام (1991م)، الثانية: مصورة موجودة في مكتبة جامعة الرياض.

(23) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (14/ 540).

(24) ابن كثير، **البداية والنهاية**، (15/ 46).

(25) ابن عمار، **علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم**، (ص: 164).

(26) سبقت ترجمتهما في المبحث الأول، (ص:15،14)

(27) هو: أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني، النيسابوري، ابن الأخرم، ويعرف قديما: بابن الكرماني، إمام كبير، وصفه الذهبي بقوله: "الإمام، الحافظ المتقن، الحجة"، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (15/ 466).

(28) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (14/ 394).

(29) الخطيب، **تاريخ بغداد**، (2/ 56/).

(30) عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين ابن الصلاح، (ت:643هـ/)، **طبقات فقهاء الشافعية**، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، بيروت، دار البشائر، 1992م، (ط:1)، (1/ 100).

(31) ذكر مشهور حسن آل سلمان في كتابه الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح، وأثره في علم الحديث، أنها ثلاثة أحاديث، ولعل السبب في ذلك أنه نظر للمتن، فالحديث الأول الذي انتقده ابن عمار متنه في مسلم، لكن الطريق المنتقد ليست موجودة في الصحيح.

(32) سأكتفي بذكرها هنا دون تخريج لأنها ستأتي معنا في الدراسة التطبيقية.

(33) ابن عمار، **علل الحديث في كتاب صحيح مسلم** ، الحديث الحادي عشر، (ص: 90).

(34) المصدر السابق، (الحديث السابع والعشرون)، (ص: 138)

(35) المصدر السابق، الحديث التاسع والعشرون : (ص: 141).

(36) المصدر السابق، (ص:148)، الحديث الثاني والثلاثون.

(37) مشهور حسن آل سلمان، **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح، و أثره في علم الحديث**، السعودية، دار الصميعي،2007م، (ط:2)، (1/ 383).

(38) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (806هـ)، **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، السعودية، المكتبة السلفية، 1969م، (ط: 1)، (ص:29)، ورجح هذا القول الدكتور محمد الطوالبة في كتابه **الإمام مسلم، ومنهجه في صحيحه**، (ص:103).

(39) وقال أحمد بن سلمة: "كتبت مع مسلم في تأليف صحيحه خمس عشرة سنة وهو اثنا عشر ألف حديث"، الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، (2/ 126)، ورجح هذا القول الدكتور محمد الطوالبة في كتابه **الإمام مسلم، ومنهجه في صحيحه**،(ص:103).

(40) الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (12/ 568).

(41)عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ/)،**اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، بيروت، دار الكتب العلمية،1996م، (ط:1)، (2/331).

(42) ومن هؤلاء:1- الدكتور عبد الله بن محمد دمفو، في كتابه: **إبراهيم بن محمد بن سفيان، رو ايته وزياداته وتعليقاته على صحيح مسلم**، وفصّل في مسألة نسخة ابن سفيان المشهورة عند المشارقة، وزياداتها على نسخة القلانسي وهي المشهورة عند المغاربة، (23- 30). 2- الشيخ مشهور حسن سلمان في كتابه **الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح و أثره في علم الحديث**، وقد تناول نسخ مسلم بالتفصيل، (358/1)، 3- الدكتور محمد بن إسحاق آل إبراهيم، في كتابه **الأصول الستة، رو ايتها، ونسخه**، وهي رسالة ماجستير، ط: الأولى ، 2009م، (255- 293)، 4- الدكتور عبد القادر المحمدي في كتابه: **تراجم أبواب صحيح مسلم من الصنعة الحديثية إلى الفقهية**، العراق، مطبوع عن ديوان الوقف السني في العراق، 2018م (ط: 1).

(43) ابن عمار، **علل الحديث في كتاب صحيح مسلم**، الحديث الحادي عشر. (ص: 90).

(44) مسلم، الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب متى يقوم الناس للصلاة، (102/2)، رقم: 605).

(45) مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب متى يقوم الناس للصلاة، (2 / 101) برقم: (605).

(46) أبو داود، السنن، كتاب الصلاة- باب في الصلاة تقام ولم يأت الإمام ينتظرونه قعوداً، (1 / 212) برقم: (541)، كتاب الصلاة- باب متى يقوم المأموم، (2 / 20) برقم: (2321).

(47) أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت: 316هـ)، **المسند**، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، بيروت، دار المعرفة، 1998م. (ط:1)، (1/ 371/ رقم : 1345)

(48) أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: 430هـ)، **المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، 1996م (ط:1)، (202/2/ رقم : 1344).

(49) أبو عوانة، **المسند**، (1/ 371/ رقم : 1345)

(50) هو: إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان، أبو إسحاق التميمي، ثقة، انظر ترجمته: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي الرازي (ت: 327هـ) **الجرح والتعديل**، الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1952م (ط:1)، (2/ 137)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت:852هـ/) **تقريب التهذيب**، المحقق: محمد عوامة، سورية، دار الرشيد، 1986م، (ط:1)، (رقم: 261).

(51) داود بن رشيد أبو الفضل الهاشمي البغدادي، ثقة، انظر ترجمته: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي (ت: 742هـ)، **تهذيب الكمال**، المحقق: د. بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1980م،(ط:1)، (388/8).

(52) إبراهيم بن العلاء بن الضحاك، الزبيدي، الحمصي، مستقيم الحديث، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (2/ 121)، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (رقم: 228).

(53) العباس بن عثمان بن محمد البجلي، ثقة، وله أوهام، انظر ترجمته: المزي، **تهذيب الكمال** ، (14/ 233)

(54) محمود بن خالد أبو علي السلمي الدمشقي، ثقة، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (8/ 292)، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (رقم:6553).

(55) أحمد، **المسند**، (3 / 1529) برقم: (7358).

(56) مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة- باب متى يقوم الناس للصلاة، (2 / 101) برقم: (605)، أبو نعيم، **المستخرج**، 202/2/رقم : 1344).

(57) أبو داود، **السنن**، كتاب الطهارة - باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس، (1 / 94) برقم: (235).

(58)هو: الإمام الحافظ العلم، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (292/1)، المزي، **تهذيب الكمال**، (437/1).

(59) هو: زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة البغدادي، ثقة ثبت، انظر ترجمته: ابن حبان، الثقات، (8/ 256)، المزي، **تهذيب الكمال**، (9/ 402).

(60) هو: مؤمل بن الفضل بن مجاهد، ويقال: ابن عمير، ويقال أبو سعيد، الحراني، قال عنه أبو حاتم: قال أبو حاتم : ثقة رضي، وقال عنه الإمام أحمد: زعموا أنه لا بأس به، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** لابن أبي حاتم: (8 / 375)، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (194/4).

(61) انظر ترجمته :ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (16/9)، المزي، تهذيب الكمال، (86/30)، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، (211/9) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (4/ 325)، ابن حجر، **تقريب التهذيب**، (رقم:7506).

(62) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، (4/ 325).

(63) البخاري، كتاب الأذان- باب إذا قال الإمام مكانكم حتى رجع انتظروه، (1 / 130) برقم: (640).

(64) أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي (ت: 321هـ)، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، دمشق، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1494م، (ط:1)، باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في صفوف الناس وراءه للصلاة، (2 / 88) برقم: (625)، السرّاج، **المسند**، (169/2/ 706).

(65) الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في صفوف الناس وراءه للصلاة (2 / 89) برقم: (626)

(66) الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في صفوف الناس وراءه للصلاة (2 / 89) برقم: (626)

(67) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت: 463هـ)، **التمهيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ، (1/ 176).

(68)) أبو نعيم، **المستخرج**، 202/2/ رقم : 1344).

(69) البخاري، كتاب الغسل - باب إذا ذكر في المسجد أنه جنب يخرج كما هو ولا يتيمم، (1 / 63) برقم: (275) مسلم، **الصحيح**، كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب متى يقوم الناس للصلاة، (2 / 101) برقم: (605) والنسائي، **السنن**، كتاب الإمامة، باب إقامة الصفوف قبل خروج الإمام، (1 / 181) برقم (808) ابن خزيمة، **الصحيح**، كتاب الإمامة في الصلاة - باب افتتاح غير الطاهر الصلاة ناويًا الإمامة وذكره أنه غير طاهر بعد الافتتاح، (3 / 126) برقم: (1628).

(70) البخاري، كتاب الأذان - باب هل يخرج من المسجد لعلة، (1 / 130) برقم: (639)، ابن حبان، **الصحيح**، كتاب الصلاة - باب الحدث في الصلاة - ذكر خبر قد يوهم عالما من الناس أنه مضاد لخبر أبي بكرة الذي ذكرناه، (6 / 7) برقم: (2236).

(71) النسائي، **السنن**، كتاب الإمامة - باب الإمام يذكر بعد قيامه في مصلاه أنه على غير طهارة، (1 / 178) برقم: (791 / 1).

(72) أحمد، **المسند**، (3 / 1580) برقم: (7631) ، (14 / 282) برقم: (7881).

(73) الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، باب بيان مشكل ما روي عنه عليه السلام في صفوف الناس وراءه للصلاة، (2 / 89) برقم: (627).

(74) سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني (ت: 360هـ)، **المعجم الأوسط** ، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، القاهرة، دار الحرمين، (ط هـ)، (9 / 83) برقم: (9192).

(75) ابن عبد البر، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، (176/175/1).

(76) ابن عمار ، **علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم**، (الحديث السابع والعشرون)، (ص: 138)

(77) قال أبو مسعود الدمشقي: وهذا حديث لم يخرجه مسلم أصلًا بحال، وقد أخرج هذا الباب في كتاب " اللباس " فأخرج حديث سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم: لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس "، أبو مسعود الدمشقي، كتاب الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج ، (ص: 11)، والحديث الذي أشار إليه أبو مسعود أخرجه مسلم في كتاب اللباس والزينة، باب كراهة الكلب و الجرس في السفر، (6 / 162) برقم: (2113)، قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرٌ، (يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ)، حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رُفْقَةً فِيهَا كَلْبٌ وَلَا جَرَسٌ"

(78) النسائي، **السنن الكبرى** ، كتاب السير ، باب الأمر بقطع الأجراس ، (5/251/ رقم :8809) ، طبعة دار الكتب العلمية، ت: عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي .

(79) أحمد المسند ، (42/ 86/ رقم : 25166).

(80) النسائي، **السنن الكبرى**، (10/ 494/ رقم : 8757)، دار التأصيل

(81) النسائي ، **السنن الكبرى** ، كتاب السير - الأمر بقطع الأجراس ، (8 / 110) برقم: (8758) طبعة الرسالة

(82)أحمد ، المسند ، (11 / 6073) برقم: (25805) ، ابن حبان ، الصحيح ، كتاب السير - باب التقليد والجرس للدواب - ذكر البيان بأن الأمر بقطع قلائد الأوتار عن أعناق الدواب إنما أمر بذلك من أجل الأجراس التي كانت فيها ، (10 / 552) برقم: (4699) ، وفي موضع ثان ، كتاب السير - باب التقليد والجرس للدواب - ذكر الوقت الذي أمر صلى الله عليه وسلم بهذا الأمر ، (10 / 554) برقم: (4702).

(83) النسائي ، **السنن الكبرى** ، كتاب السير - الأمر بقطع الأجراس ، (8 / 110) برقم: (8758)

(84) محمد بن جعفر ، أبو عبد الله البصري ، " غندر" ، قال ابن معين : أراد بعضهم أن يخطئه فلم يقدر وكان من أصح الناس كتابًا ، قال أبو حاتم : كان صدوقًا ، وكان مؤديًا ، وفي حديث شعبة ثقة ، وقال ابن حجر : ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة ، انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، (7 / 221) ، ابن حجر ، **لسان الميزان**: (9 / 403)، **تقريب التهذيب**: (1 / 833) .

(85) خالد بن الحارث بن عبيد بن سليمان ، أبو عثمان ، قال أحمد : إليه المنتهى في التثبت بالبصرة ، وقال أبو زرعة : كان يقال له : خالد الصدوق ، وقال أبو حاتم : إمام ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبت، انظر ترجمته : ابن حبان، **الثقات**: (6 / 267)، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، (3 / 325) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**: (1 / 515)

(86) سعيد بن أبي عروبة ، أبو النضر ، البصري ، قال ابن معين : عن يحيى بن معين : من سمع منه سنة اثنتين وأربعين فهو صحيح السماع وسماع من سمع منه بعد ذلك ليس بشيء، وأثبت الناس سماعًا منه عبدة بن سليمان ، قال : أبو زرعة عن ثقة مأمون ، وقال أبو حاتم : سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة ، وكان أعلم الناس بحديث قتادة ، انظر ترجمته : ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل** ، (4 / 65)، المزي، **تهذيب الكمال**: (11 / 5).

(87) هو عبد الأعلى بن عبد الأعلى، أبو همام، القرشي، البصري، وثقه ابن معين، وأبو زرعة الرازي، وقال أبو حاتم : صالح الحديث، وقال النسائي: لا بأس به، وقال ابن سعد: لم يكن بالقوي، انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل**، (6 / 28) المزي، **تهذيب الكمال**: (16 / 359)، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب**: (2 / 465)

(88) ابن عمار، **علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم** ، (ص: 139)

(89) ابن عمار، **علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم** ، (ص:148)، الحديث الثاني والثلاثون .

(90) قال **الضياء المقدسي في المختارة** ، : وذكر بعض المحدثين أن مسلمًا رواه عن عبد بن حميد بهذا الإسناد ولم أره في صحيح مسلم والله أعلم "، (5 / 74) برقم: (1700) .

(91) هو ثابت بن أسلم البُناني، البصري ، قال عنه الإمام أحمد : ثابت ثبت في الحديث من الثقات المأمونين صحيح الحديث، وكان يقص، وقال ابن عدي: ما هو إلا ثقة صدوق ، وأحاديثه صالحة مستقيمة، وهو من ثقات المسلمين، وهو نفسه إذا روى عمن هو فوقه

من مشايخه فإنه مستقيم الحديث ثقة، ووثقه النسائي، ابن حجر، ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، (2 / 449)، المزي ، **تهذيب الكمال**: (4 / 342)، **لسان الميزان**: (9 / 271).

(92) البخاري ، **الأدب المفرد** ، (1/ 220/ رقم : 631) ، ابن السني ، **عمل اليوم والليلة** ، باب كيف يدعو الرجل لأخيه ، (ص: 165، رقم: 202) ، الضياء المقدسي ، **الأحاديث المختارة** ، (5 / 74) برقم: (1700)

(93) الضياء المقدسي ، **الأحاديث المختارة** ، (5 / 74) برقم: (1700) .

(94) أبو نعيم، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، (34/2).

(95) هو سُليمان بن المغيرة أبو سعيد البصري ، وقال : يحيى بن معين : ثقة ثبت ، أحمد بن حنبل : ثبت ثبت ، وثقه العجلي ، النسائي، وذكر أبو زرعة الدمشقي عن سليمان بن حرب أنه قال : حدثنا سليمان بن المغيرة الثقة المأمون ،المزي ، **تهذيب الكمال**: (12 / 69) ، مغلطاي ، **إكمال تهذيب الكمال**: (6 / 88) ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب**: (2 / 108) ،

(96) هو حميد بن أبي حميد (الطويل)، البصري ، وثقه أبو حاتم ، والعجلي ، والنسائي ،وقال زائدة بن قدامة : ثقة مدلس، وقال ابن حجر : ثقة مدلس، وعابه زائدة لدخوله في شيء من أمر الأمراء، ابن أبي حاتم ، الجرح والتعديل (3 / 219) ، المزي ، تهذيب الكمال: (7 / 355) ، ابن حجر ، تعريف أهل التقديس: (1 / 133) ،

(97) هو جعفر بن سُليمان ، أبو سليمان ، الضبعي ، البصري ، وثقه ابن معين ، وابن سعد ، قال ابن عدي ولجعفر حديث صالح ، وروايات كثيرة ، وهو حسن الحديث ، وهو معروف بالتشيع ، وجمع الرقاق ، وجالس زهاد البصرة ، وقال ابن حبان : وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات غير إنه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، وقال ابن حجر : صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع، ابن حبان ، **الثقات**: (6 / 140)، ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**: (2 / 379) ، ابن حجر : **تقريب التهذيب**: (1 / 199)

(98) هو مسلم بن إبراهيم الشحام ، أبو عمرو ، الحافظ ، الفراهيدي ، قال ابن معين : ثقة مأمون ، قال أبو حاتم: وكان لا يحتاج إليه ، وقال العجلي : كان ثقة عمي بأخرة ، وقال ابن حبان في " الثقات ": كان من المتقنين ، ابن حبان ، **الثقات**: (9 / 157) ،المزي، **تهذيب الكمال**: (27 / 487) ابن حجر **تهذيب التهذيب**: (4 / 64)

(99) عبد بن حميد ، **المسند** ، (1 / 402) برقم: (1360) ، الضياء المقدسي ، **الأحاديث المختارة** ، (5 / 74) برقم: (1700).

(100) هو : عبد الملك بن عبد العزيز ، القشيري ، قال أبو حاتم ، وأبو داود ، والنسائي : ثقة ، وقال ابن حجر : ثقة عابد ، انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، (5 / 358) المزي ، **تهذيب الكمال**: (18 / 354) ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب**: (2 / 618) ، **تقريب التهذيب**: (1 / 624)

(101) ابن قتيبة ، **المجالسة وجواهر العلم** ، (6/ 181/ رقم : 2528)

(102) روح بن عبادة بن العلاء بن حسان ، أبو محمد البصري ، قال ابن معين : صدوق ثقة، وقال أحمد : لم يكن به بأس ، ووثقه أحمد بن صالح المصري ، والبزار، و قال الخليلي : ثقة، أكثر عن مالك، وروي عن الأئمة ، وقال الخطيب : كان كثير الحديث ، وصنف الكتب في " السنن " والأحكام وجمع التفسير ، وكان ثقة، وقال ابن حجر : ثقة فاضل ، له تصانيف ، ابن أبي حاتم: **الجرح والتعديل** ، (3 / 498) ،**ابن حجر**، **تهذيب التهذيب**: (1 / 614) ،

(103) الحسين بن محمد الدمشقي الحنائي (ت:459هـ)، **الحنائيات، فوائد أبي القاسم الحنائ**ي، المحقق: خالد رزق محمد جبر أبو النج، السعودية، أضواء السلف،2007م، (ط1)،(2/ 1362/ رقم: 285).

(104) هو موسى بن إسماعيل ، أبو سلمة ، التبوذكي، المنقري ، ثقة ثبت ، وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وابن سعد ، والذهبي ، وابن حجر ، انظر ترجمته : المزي ، **تهذيب الكمال**: (29 / 21) ابن حجر ، **تقريب التهذيب**: (1 / 977) ، **قلت:** وقد أخطأ محقق كتاب ابن عمار، (أبو النضر خالد بن خليل القيسي) إذ جعل موسى هنا ابن داود الضبي ، وهذا خطأ ، والصواب ما ذكرته سابقًا، " موسى بن إسماعيل " ، وذلك لأن محمد بن أيوب يروي عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، ولا يروي عن الضبي ، والله أعلم .

(105) ابن عمار الشهيد ، **علل الأحاديث في صحيح مسلم** ، (ص: 150).

(106) هو عمرو بن علي بن بحر بن كنيز ، أبو حفص الفلاس ، وقال مسلمة بن قاسم : ثقة حافظ ، قال أبو حاتم: كان أرشق من علي بن المديني ، وهو بصري صدوق ، وقال النسائي : ثقة ، صاحب حديث ، حافظ ، وقال ابن حجر : ثقة حافظ ، انظر ترجمته: المزي ، **تهذيب الكمال**: (22 / 162)، مغلطاي ، **إكمال تهذيب الكمال**: (10/ 232) ، ابن حجر ، **تقريب التهذيب**: (1 / 741) ،

(107) هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم، أبو عاصم النبيل ، ثقة ثبت إمام وثقه ابن معين ، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه صدوق ثقة ، وقال الخليلي : متفق عليه يروي عنه البخاري ويفتخر، انظر ترجمته : ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (4 / 463) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**: (7 / 25)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**: (2 / 225)

(108) هو عثمان بن سعيد، أبو بكر، التميمي، البصري، قال: يحيى بن معين: ليس بذاك، قال أبو حاتم : شيخ ، وقال أبو زرعة: لين، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**: (6 / 287) ، المزي ، **تهذيب الكمال**: (19 / 375)، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب**: (3 / 61).

(109) البزار، **المسند**، (13 / 137) برقم:(6530) .

(110) مغلطاي، **إكمال تهذيب الكمال**: (4 / 142) .

(111) ابن عمار، **علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم**، الحديث التاسع والعشرون : (ص: 141).

(112) هو عاصم بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العمري، وثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي. وأبو داود، وقال أبو زرعة، صدوق في الحديث، وقال النسائي، ليس به بأس ، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، (6 / 350)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**: (2 / 260)

(113) الحاكم ، **المستدرك** ، كتاب الجنائز - المريض يكتب له من الخير ما كان يعمل في الصحة ، (1 / 348) برقم: (1294) ، كتاب الجنائز - باب ما ينبغي لكل مسلم أن يستشعره من الصبر على جميع ما يصيبه من الأمراض ، (3 / 375) برقم: (6644) ، وفي **شعب الإيمان** ، (12/ 331/ 9473).

(114) هو : عبد الكبير بن عبد المجيد بن عبيد الله الحنفي البصري ، قال ابن معين : لا بأس به ، هو صدوق ، قال أبو زرعة : هم ثلاثة إخوة ، وهم ثقات ، وقال أبو حاتم : لا بأس به صالح الحديث ، وقال ابن حجر ، ثقة، انظر ترجمته : المزي، ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (6 / 62) **تهذيب الكمال**: (18 / 243)، ابن حجر ، **تقريب التهذيب**: (1 / 618)

(115) هو: عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد: كيسان، المقبري، (متفق على ضعفه) ، قال ابن معين : لا يكتب حديثه، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ، وقال النسائي وعبد الله بن الجنيد : متروك ، وضعفه ابن البرقي ، ويعقوب بن سفيان، وأبو داود، والساجي، انظر ترجمته: ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل**، (5 / 71)، ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**: (5 / 268)، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب**: (2 / 345)

(116) ابن أبي الدنيا ، المرض والكفارات، (ص: 78/ حديث رقم : 78)، قال ابن أبي الدنيا : أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْفُضَيْلِ فَحَدَّثَنِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "إِذَا ابْتُلِيَ الْعَبْدُ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا أَرْسَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ مَلَكَيْنِ فَقَالَ: انْتِيَا عَبْدِي فَإِنْ قَالَ خَيْرًا وَلَمْ يَشْتَكِ إِلَى عُوَّادِهِ أَبْدَلْتُهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ، وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ فَإِنْ قَبَضْتُهُ أَوْجَبْتُ لَهُ الْجَنَّةَ أَوْ أَطْلَقْتُهُ كَانَ فِي وَثَاقِهِ فَلْيَسْتَأْنف الْعَمَلَ، وهذه الرواية لا تصح؛ لأن في إسنادها أحمد بن عمران ، وهو منكر الحديث ، وقال أبو زرعة : تركوه ، انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، (2 / 64) ، ابن حجر ، **لسان الميزان**: (1 / 559) .

(117) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي، **شعب الإيمان**، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، الرياض، مكتبة الرشد، 2003 م، (ط1)، (12/ 331/ 9473). .

(118) هو معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان ، أبو المثنى ، العنبري، متفق على إمامته وثقته ، انظر ترجمته : ابن أبي حاتم ، **الجرح والتعديل** ، (8 / 248) ، المزي، **تهذيب الكمال**: (28 / 132) ، ابن حجر ، **تهذيب التهذيب**: (4 / 100)

(119) زين الدين عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الأردن، مكتبة المنار، 1987م(ط1)، (2/ 861).

(120) البيهقي، **شعب الإيمان**، (12/ 331/ 9473).

(121) أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت:852هـ)، **إتحاف المهرة** ،بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، السعودية، ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية،1994م،(ط:1)،(15/ 467/ 19707).

(122) محمد ناصر الدين الألباني (419هـ/ 1999م)، **السلسلة الصحيحة و شيء من فقهها وفوائدها** ، الرياض/ مكتبة المعارف/ 1999م(ط (1/ 551).